



وساطة
ASATA

شركة كي آي سي للوساطة المالية
ش.م.ك (مقفلة)

التقرير السنوي

2 0 1 6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



لسمو

الشيخ نواف أحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت



لسمو

الشيخ جابر المبارك الصباح
رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت

السادة أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ فيصل يوسف ثنيان المشاري
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ براك عبدالمحسن الصيغ
عضو مجلس الإدارة مستقل



السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري
عضو مجلس الإدارة



السيد/ عبدالله غازي الجسار
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ حمد نادر العيسى
عضو مجلس الإدارة



السيد/ راشد يوسف القلاف
عضو مجلس الإدارة



السيد/ خالد يوسف المفرج
عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد عادل الرديني
أمين السر

المحتويات

8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	تقرير حوكمة الشركات
22	تقرير لجنة التدقيق
26	تقرير مراقب الحسابات المستقل
28	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أما بعد،

أخواتي وإخواني الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي ويسعدني أن ألتقي بكم مجدداً وأرحب بكم
أجمل ترحيب في هذا اللقاء الذي اعتدنا أن نجتمع فيه كل
عام لأتشرف بالحديث إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة
وبالأصالة عن نفسي لنطلعكم على ملخص أعمال العام
الماضي وما تحقق من إنجازات وخطوات جادة في سبيل
تطوير عمل شركتكم، معتمدين بعد الله سبحانه
وتعالى على ثقتكم ودعمكم، وآملاً بأن يكون ما حققناه
في العام المنصرم من إنجازات وأعمال حافزاً مستقبلياً
نبني عليه آمالنا، ونستثمر فيه خبراتنا في مجال الأعمال
والوساطة المالية.

الأخوات والإخوة الكرام

نلتقي هذا العام ونحن متفائلون بمستقبل أفضل من
خلال بعض المؤشرات الإيجابية التي تحيط بعالم المال
والأعمال في الكويت ودول الخليج بسبب تعافي أسعار
النفط بشكل مقبول والتوقعات الإيجابية بأسعار أفضل
على مستوى العالم، بعدما عانت منطقتنا والكثير من
الدول من التداعيات بسبب تدني أسعار النفط في السنوات
الماضية.

وعلى الرغم من أن التدني في أسعار النفط كان السبب
الرئيسي في العجز في الميزانية الذي قدر بنحو 12% من
الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2015-2016،
وعجز آخر مماثل خلال السنة المالية 2016-2017، إلا
أن التوقعات بتراجع هذا العجز لعام 2017-2018 يعطي
الأسواق الكثير من الإيجابية والاستقرار والطمأنينة، وهو
ما ينعكس على عمل شركات الوساطة التي تتأثر بشكل
مباشر بالواقع الاقتصادي وواقع الأسواق التي تعمل بها.

ما تحاول حكومة دولة الكويت القيام به كحزمة من
الإصلاحات من شأنها تحقيق الاستدامة المالية على



السيد / فيصل يوسف المشاري
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

المدى القريب إلى المتوسط، وتشمل العديد من الإصلاحات الهيكلية لإنعاش فكرة التنوع الاقتصادي، والتقليل من الإعتماد على قطاع النفط كمصدر للدخل، هذه التحركات تزيد من توقعاتنا الإيجابية.

وبالمقابل، فإننا لا نفرط بالتفاؤل بشكل مبالغ فيه حيث أننا نراقب استمرار تذبذب أسعار النفط الحالية الذي قد يفرض المزيد من الضغط على الأوضاع المالية ومن المحتمل أن يدفع الحكومة إلى القيام بمزيد من عمليات الخفض في الإنفاق وتأجيل وتأخير وتيرة سير الإنفاق الرأسمالي.

الأخوات والإخوة الكرام:

تعلمون جيداً أن الدول لا تستطيع أن تعمل بمفردها على المستوى الاقتصادي وهي تتأثر بما حولها على المستوى الإقليمي والعالمي وخاصة إذا كان اقتصادها مرتبط بسلع عالمية مثل النفط كما هو الحال في دولة الكويت ودول مجلس التعاون عموماً، ولذلك فإن استقرار الوضع العالمي ينعكس بشكل مباشر وسريع على الحركة الاقتصادية في هذه الدول.

أن الوضع السياسي الداخلي يلعب دوراً كبيراً ومحورياً في حركة الأعمال ونتمنى أن تتحسن الأوضاع السياسية المحلية وتصل سلطات الدولة إلى نوع من التناغم والتنسيق للوصول إلى تشريعات اقتصادية فاعلة تدفع عجلة الاقتصاد وحركة المال والأعمال مما يساهم في ازدهار عملنا كشركات وساطة مالية.

الأخوات والإخوة الحضور الكريم

يطيب لي اليوم بالنيابة عن مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2016 آمليين من المولى عز وجل أن يكون العام 2016 منعطفاً نحو الأداء الجيد في بورصة الكويت للأوراق المالية حيث أن شركات الوساطة المالية مرت بأزمات مالية بعضها مازال موجوداً على المستوى المحلي والعالمي خاصة أن طبيعة عملها تعتمد على نشاط الاستثمار وحركته بغض النظر عن قوة الاقتصاد أو ضعفه.

أخواتي وإخواني:

اسمحوا لي أن أذكر لكم ما تم القيام به خلال العام الماضي:

- استلام ترخيص مزاولة مهنة الوساطة المالية من هيئة أسواق المال خلال عام 2016.
- تطبيق اللائحة التنفيذية الجديدة لهيئة أسواق المال للقانون رقم (7) لسنة 2010.
- عملنا على استيفاء طلبات المطابقة والالتزام مع متطلبات هيئة أسواق المال.
- تم وضع خطة لإعادة هيكلة مصاريف الشركة وخفضها تماشياً مع انخفاض التداولات في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- حرصنا على متابعة عملنا على تطبيق إتفاقية نظام الضمان المالي الجديد المطلوب من شركات الوساطة المالية.

• المسؤولية الاجتماعية من خلال مشاركة الشركة في عدة فعاليات لمهرجانات ومعارض تسويقية، ساهمت في تطوير ثقافة العمل في القطاع الخاص وذلك لإيماننا بأهمية المسؤولية تجاه بلدنا الحبيب.

الحضور الكريم

إن أداء أي شركة وساطة مالية يتأثر بشكل مباشر بالمناخ العام للاقتصاد، ونحن في شركة كي آي سي للوساطة المالية نحرص على إحاطة المساهمين بالبيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها، وعلية نقدم لكم بياناً بما تحقق على مستوى النتائج المالية للشركة للعام المالي المنتهي في 31/12/2016 والمدققة من قبل مراقب حسابات الشركة الخارجي لمناقشتها والمصادقة عليها على النحو التالي:

وفيما يتعلق بالنتائج المالية فقد حققت الشركة صافي أرباح 29,966 ديناراً كويتياً خلال العام 2016 بياناتها كالتالي :

التفاصيل	2016 دينار كويتي	2015 دينار كويتي	نسبة الارتفاع / الانخفاض
الإيرادات	586,494	593,446	↓ 1.1 %
المصاريف	(556,528)	(850,209)	↓ 34.5 %
خسائر إنخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة	-	(3,957,398)	-
صافي الربح / الخسارة	29,966	(4,214,161)	↑ 100.7 %

حيث أن :

نسبة الإيرادات من رأس المال لسنة 2016: 2.932 %

نسبة المصاريف من رأس المال لسنة 2016: 2.782 %

كما يسرنا أن نتلو على مسامعكم ما جاء في تقرير حوكمة الشركات متضمناً تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت الخاص بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقرير لجنة التدقيق الداخلي.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأخوة المساهمين على الثقة الكبيرة، ونعدهم بأننا سنبذل كل جهد ممكن وتحقيق نتائج وعوائد ربحية جيدة تعود على المساهمين جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فيصل يوسف المشاري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركات

القاعدة الأولى: (بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة)

يتمتع مجلس إدارة الشركة بهيكل يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة وكذلك المهام والمسؤوليات المناط بها، وتم مراعاة عند تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي التنوع في الخبرات العلمية والمهنية والمهارات المتخصصة، وأن يكونوا مطلعين على القوانين والأنظمة ذات العلاقة بحقوق وواجبات مجلس الإدارة، حيث يتولى مجلس إدارة الشركة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها وتظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس حتى وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أفراداً آخرين للقيام ببعض من أعماله، حيث يتألف مجلس الإدارة من 7 أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمنهم العضو المستقل حيث تم انتخابهم باجتماع الجمعية العمومية العادية (التاسع) والذي عقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016. وذلك على النحو التالي:

تاريخ الانتخاب	المؤهل العلمي والخبرة العملية	الاسم والمنصب
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 1997 من جامعة الكويت، بتخصص التمويل. • موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد المدير العام في قطاع الاستثمار المباشر وتمويل المؤسسات. • شغل عضوية رئيس مجلس الإدارة لشركة الفانار للاستثمار خلال عام 2007. • شغل عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لإعادة التأمين 2013 إلى 2015. • شغل عضوية رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المالية 2008. 	السيد/ فيسل يوسف ثنيان المشاري ممثل عن الشركة الكويتية للاستثمار رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس علوم إدارية سنة 2006 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتخصص إدارة نظم المعلومات • العمل لدى البنك الأهلي الكويتي كمدير أول للخدمات المصرفية للشركات • العمل لدى البنك التجاري الكويتي كمسؤول حسابات للفترة من 2006 إلى 2010 • شغل عضوية مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية للفترة من 2011 إلى 2012 • شغل عضوية مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية كنائب لرئيس مجلس الإدارة للفترة من 2012 إلى 2013 • شغل عضوية مجلس إدارة أهلي كابيتال للاستثمار للفترة من 2014 إلى 2014/5 • شغل عضوية مجلس إدارة أهلي كابيتال للاستثمار كنائب لرئيس مجلس الإدارة للفترة من 2014 إلى 2016 • شغل عضوية مجلس إدارة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا كنائب رئيس رابطة طلبة الجامعة للفترة من 2004 إلى 2005 	السيد/ عبدالله غازي الجبار ممثل عن البنك الأهلي الكويتي نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2002 من جامعة كليفلاند بتخصص الهندسة الصناعية الإنتاجية. • العمل لدى الشركة الكويتية للاستثمار مدير أول لإدارة المخاطر. • العمل لدى البنك التجاري الكويتي كنائب مدير علاقات الشركات للفترة من 2002 إلى 2006. • العمل لدى بنك الكويت الوطني كمدير علاقات لتمويل الشركات والمؤسسات للفترة من 2006 إلى 2008. • شغل عضوية مجلس إدارة شركة ديار الكويت العقارية للفترة من 2010 إلى 2016. 	السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري منتخِب عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

تاريخ الانتخاب	المؤهل العلمي والخبرة العملية	الاسم والمنصب
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 1984 من جامعة نورث كارولينا بتخصص الهندسة الصناعية. • العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي - لزين الكويت للفترة من 2000 إلى 2007. • العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي للعمليات لمجموعة زين للفترة من 2008 إلى 2011. • شغل عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار للفترة من 2006 إلى 2012. 	السيد/ براك عبدالمحسن الصباح منتخب عضو مجلس الإدارة مستقل (غير تنفيذي)
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس علوم إدارية سنة 2007 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتخصص تمويل. • العمل لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد مدير لإدارة تمويل المؤسسات. • شغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية منذ 2012 إلى تاريخه. 	السيد/ خالد يوسف المفرج منتخب عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2004 من جامعة الكويت بتخصص التمويل والمنشآت المالية. • العمل لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد مدير لإدارة الخزينة. • العمل لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) كمدير لإدارة العمليات للفترة من 2008 إلى 2010. • العمل لدى شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) كمتداول لإدارة الخزينة للفترة من 2007 إلى 2008. • العمل لدى بنك البحرين والكويت كمساعد متداول خزينة لدائرة الخزينة لعام 2007. 	السيد/ راشد يوسف القلاف عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثل عن الشركة الكويتية للاستثمار
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس العلوم سنة 2006 من جامعة: Bentley College, Massachusetts بتخصص: Managerial Economics, Management. • العمل لدى البنك التجاري كمدير أول لعلاقات العملاء لدى قطاع الإئتمان التجاري • العمل لدى شركة م.س. ريتيل كمتدرب للفترة من 2007 إلى 2008 • شغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2013 حتى تاريخه. 	السيد/ حمد نادر العيسى عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثل عن البنك التجاري الكويتي
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2004 من جامعة الكويت بتخصص لغويات - لغة إنجليزية. • العمل لدى شركة كي آي سي للوساطة المالية كنائب للرئيس التنفيذي منذ 2014 حتى تاريخه. • العمل لدى بنك اتش اس بي سي كمدير في إدارة حفظ الأوراق المالية حتى 2013. • حاصل على ماجستير سنة 2010 بتخصص إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية. • العمل لدى بنك الخليج كممثل لخدمة العملاء للفترة من 2004 إلى 2005 	السيد/ محمد عادل الرديني أمين السر

نظم مجلس إدارة الشركة أعماله من خلال تنظيم اجتماعات مجلس إدارة الشركة وجدول أعماله، عن طريق تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بالمهام والمسؤوليات المناطة به وتحديد ما سيتم مناقشته من موضوعات ذات صلة بنشاط الشركة من قبل أمين السر، لذلك يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل ربع سنه بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، ولا تقل عدد اجتماعات المجلس عن ستة اجتماعات خلال العام ويتم

بحضور الاجتماع نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة أعضاء، وبالإمكان عقد اجتماع مجلس إدارة طارئ بناءً على طلب كتابي مقدم من عضوين، كما يتضمن عقد الشركة والنظام الأساسي تنظيم عملية حضور اجتماعات مجلس الإدارة وكيفية التعامل مع حالات عدم انتظام الأعضاء في الحضور، ويوفر أمين سر مجلس الإدارة لأعضاء مجلس الإدارة جدول أعمال المجلس بموضوعات محددة معززاً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من اجتماع المجلس، ويقر مجلس الإدارة جدول الأعمال حال انعقاده وحال اعتراض أي عضو على الجدول تثبت تفاصيل الاعتراض في محضر الاجتماع.

والجدير بالذكر بأنه تم انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد خلال السنة وتم إعادة تشكيل مجلس الإدارة في تاريخ 23 نوفمبر 2016، وعليه تم عمل قوائم منفصلة توضح اجتماعات كل مجلس إدارة على حدة مثبت بتواريخ وعدد الاجتماعات لكل قائمة.

اجتماعات مجلس الإدارة للفترة من 1 يناير 2016 إلى 23 نوفمبر 2016 على النحو التالي :

عدد الاجتماعات	الاجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 28/9/2016	الاجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 31/5/2016	الاجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 3/5/2016	الاجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 21/2/2016	اسم العضو
3	x	✓	✓	✓	السيد/ فواز سليمان الأحمد (رئيس مجلس الإدارة)
1	✓	x	x	x	السيد/ سليمان عبدالله المريخي (نائب رئيس مجلس الإدارة)
3	✓	✓	x	✓	السيد/ عماد أحمد علي تيفوني (عضو مجلس الإدارة)
2	✓	x	x	✓	السيد/ صالح علي الرومي (عضو مجلس الإدارة)
2	✓	x	✓	x	السيد/ عبد الله عادل الشرهان (عضو مجلس الإدارة)
4	✓	✓	✓	✓	السيد/ خالد يوسف المفرج (عضو مجلس الإدارة)
4	✓	✓	✓	✓	السيد/ حمد نادر العيسى (عضو مجلس الإدارة)

اجتماعات مجلس الإدارة للفترة من 23 نوفمبر 2016 إلى 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:

عدد الاجتماعات	اجتماع رقم (7) المنعقد في تاريخ 27/12/2016	اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 28/11/2016	اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ 23/11/2016	اسم العضو
3	✓	✓	✓	السيد / فيصل يوسف ثنيان المشاري (رئيس مجلس الإدارة)
3	✓	✓	✓	السيد / عبدالله غازي عبدالله الجسار (نائب رئيس مجلس الإدارة)
2	✓	x	✓	السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري (عضو مجلس الإدارة)
1	x	✓	x	السيد / براك عبدالمحسن الصبيح (عضو مجلس الإدارة مستقل)
3	✓	✓	✓	السيد/ خالد يوسف ابراهيم المفرج (عضو مجلس الإدارة)
3	✓	✓	✓	السيد/ راشد يوسف القلاف (عضو مجلس الإدارة)
2	✓	x	✓	السيد/ حمد نادر العيسى (عضو مجلس الإدارة)

عين مجلس إدارة الشركة السيد/ محمد عادل الرديني كأمين سر لمجلس الإدارة من بين موظفي الشركة وبناء على قرار مجلس الإدارة رقم 2016/5 والمنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، للقيام بالمهام والمسؤوليات المناطة به لتسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة، وذلك من خلال إنشاء سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع مبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته بالإضافة إلى إعداد محاضر بالمناقشات والمداولات وتبويبها وحفظها لسهولة الحصول عليها من قبل الأعضاء.

القاعدة الثانية: (التحديد السليم للمهام والمسؤوليات)

حددت الشركة بالتفصيل مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية من خلال السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن النظام الأساسي للشركة يعكس مسؤوليات مجلس الإدارة ويحددها بوضوح لتتطابق تعليمات الجهات الرقابية، كما لا ينفرد أيًا من الأطراف في الشركة بالسلطات المطلقة، ولا يقوم مجلس الإدارة بإصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة، ويقوم مجلس الإدارة وبالأخص رئيس مجلس الإدارة

بالواجبات والمسؤوليات والمهام المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وذلك لا ينفي الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة التنفيذية من خلال التزامها بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.

تتمثل انجازات مجلس إدارة الشركة بالأداء العام للشركة ونتائج أعمالها وذلك من خلال تطوير الهيكل التنظيمي للشركة الذي يعزز المسائلة والشفافية ومن خلال اعتماد الخطط الاستراتيجية وما يرتبط بها من سياسات ولوائح داخلية والتأكد من كفايتها لجميع إدارات الشركة، وكذلك المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة انعكس إيجاباً على إدارة العمل اليومي وتنسيب النشاط وفضلاً عن إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل والعمل على زيادة الأرباح وتقليل النفقات بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.

شكل مجلس إدارة الشركة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية لتساعده على أداء المهام المناطة به لتتضمن كل من لجنة (التدقيق، المخاطر، الترشيحات والمكافآت) والذي اعتمد بمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 5 لسنة 2016 والمنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، كما اعتمد اللوائح والنظم الداخلية التي تنظم إجراءات تشكيل اللجان، حيث حددت تلك اللوائح والنظم المعمول بها مهام اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومدة عملها على أن تكون لمدة ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك والصلاحيات الممنوحة لها. ويتابع مجلس الإدارة عمل اللجان بشكل دوري من خلال التقارير المعدة من قبل اللجان المذكورة أعلاه ويكون مسؤولاً عن أعمال هذه اللجان.

أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (التدقيق والمخاطر) للفترة من 1 يناير 2016 إلى 23 نوفمبر 2016 على النحو التالي:

لجنة التدقيق والمخاطر			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
خالد يوسف المفرج	رئيس اللجنة	4	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة
صالح علي الرومي	عضو		

وتطبيقاً لقواعد الحوكمة الرشيدة تم انتخاب وتشكيل أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (التدقيق، المخاطر، الترشيحات والمكافآت) بمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 5 لعام 2016، بتاريخ 23 نوفمبر 2016 لتتولى مدة أقصاها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك.

أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (التدقيق، المخاطر، الترشيحات والمكافآت) للفترة من 24 نوفمبر 2016 إلى 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:

لجنة المخاطر			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
بدر عبدالهادي الدوسري	رئيس اللجنة	1	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها
راشد يوسف القلاف	عضو		
عبدالله غازي الجسار	عضو		

لجنة التدقيق			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
براك عبدالمحسن الصبيح	رئيس اللجنة	1	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها
بدر عبدالهادي الدوسري	عضو		
حمد نادر العيسى	عضو		

لجنة الترشيحات والمكافآت			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
خالد يوسف المفرج	رئيس اللجنة	1	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
براك عبد المحسن الصبيح	عضو		
حمد نادر العيسى	عضو		

يتوافر لدى الشركة آلية فعالة تتيح لأعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين والمستقلين بوجه خاص الحصول على كافة البيانات والمعلومات الأساسية التي تمكنهم من الاضطلاع والقيام بواجباتهم عن طريق التنسيق مع أمين سر مجلس الإدارة.

القاعدة الثالثة: (اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)

شكل مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت وهي مستقلة وتختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والسياسات واللوائح لمنح التعويضات والمكافآت، على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمنهم رئيس اللجنة، بالإضافة إلى أن أحد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت عضو مجلس إدارة مستقل. كما يحرص مجلس الإدارة على أن تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وأن تجتمع اللجنة بصورة منتظمة مرة على الأقل كل سنة وكذلك عند الحاجة.

وعليه نستعرض لحضراتكم تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت:

يتألف مجلس إدارة الشركة من 7 أعضاء كما في 31 ديسمبر 2016، كما ننوه بأن تم إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة في 23 نوفمبر 2016 من خلال الجمعية العمومية العادية. وبناء على ذلك تم إضافة جميع بيانات المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة خلال سنة 2016.

نظام المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مستمد من قوانين الجهات الرقابية على سبيل المثال لا الحصر (قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 الصادر من مجلس الوزراء - هيئة أسواق المال) بالإضافة إلى النظام الأساسي الخاص بشركة كي آي سي للوساطة المالية. تطبق شركة كي آي سي للوساطة المالية برنامج مكافآت متوازن يرتبط بالأداء المتصاعد والمستدام لتحقيق

الأهداف القصيرة وطويلة الأمد، ويعتمد برنامج المكافآت على ما يلي :

1. المقاييس المالية ومقاييس المخاطر.
 2. الارتباط بالأهداف طويلة الأجل (الأهداف الاستراتيجية).
 3. تأثير المدى الزمني للمخاطر.
- وطبقاً لسياسات الشركة والنظام الأساسي له ووفقاً لقوانين المعمول بها من الجهات الرقابية بدولة الكويت، يجوز لمجلس الإدارة اقتراح مكافآت سنوية بحد أقصى 10% من صافي الأرباح السنوية. وفي كافة الأحوال تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

قائمة مجلس الإدارة كما في 23 نوفمبر 2016 على النحو التالي :

- المكافآت الممنوحة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وأو اللجان الخاصة بمجلس الإدارة: لا يوجد.
- المكافآت الممنوحة من قبل الجمعية العمومية العادية: 11,500 دك

قائمة مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:

- المكافآت الممنوحة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وأو اللجان الخاصة بمجلس الإدارة: لا يوجد.
- المكافآت الممنوحة من قبل الجمعية العمومية العادية: لا يوجد.

– المكافآت الممنوحة للرئيس التنفيذي وأعضاء الجهاز التنفيذي والمدير المالي أو من في حكمه، كما في 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:

مكافآت	مزايا وبدلات	الراتب	إجمالي
250 دك	6,000 دك	69,157 دك	

أية مكافآت أخرى تم منحها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشركة أو الشركات التابعة: لا يوجد.
أية انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة: لا يوجد.

القاعدة الرابعة: (ضمان نزاهة التقارير المالية)

تعهدت الإدارة التنفيذية لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية من بيانات ونتائج تشغيلية كما أن يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.

كذلك يتعهد أعضاء مجلس إدارة الشركة للمساهمين بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة.

والجدير بالذكر بأنه لا يوجد تعارض بين توصيات كل من لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

شكل مجلس إدارة الشركة لجنة مستقلة تختص بالتدقيق يكون دورها الأساسي التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية، على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين بالإضافة إلى أن أحد أعضاء لجنة التدقيق عضو مجلس إدارة مستقل، ولا يشغل عضوية لجنة التدقيق رئيس مجلس إدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وتتضمن لجنة

التدقيق عضو يتمتع بالمؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية أو المالية، وتقوم لجنة التدقيق بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، كما أن اجتمعت لجنة التدقيق خمسة اجتماعات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي مع تدوين محاضر اجتماعاتها فيما عدا الربع الأول نتيجة تأخر الموافقة على البيانات المالية من قبل هيئة أسواق المال والذي تم الحصول عليه بتاريخ 8 مايو 2016، وتعد لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وتعد لجنة التدقيق أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة مع المدقق الداخلي.

وحرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها وذلك من خلال تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة ومجلس إدارتها وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات، حيث تم إعادة تعيين السيد/ قيس محمد النصف من مكتب بي دي أو النصف وشركاه لمراقبة حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه من خلال الجمعية العمومية العادية التاسعة والمنعقدة بتاريخ 23 نوفمبر 2016.

القاعدة الخامسة: (وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية)

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقوم بوضع أنظمة وإجراءات فعالة ليتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر. كذلك تقوم بمراجعة الصفقات وفقاً لما ورد في قواعد الحوكمة. وتتكون إدارة المخاطر من الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية. كذلك يتمتع القائمون على إدارة المخاطر بالاستقلالية عن طريق تبعيتهم المباشرة لمجلس الإدارة كما هو منعكس في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات دون منحهم سلطات وصلاحيات مالية.

بالإضافة إلى ذلك شكل مجلس إدارة الشركة لجنة المخاطر وهي مستقلة وتختص بإدارة المخاطر ليكون دورها الأساسي وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر وفقاً لما يتسق مع نزعة الشركة لتحمل المخاطر التي تواجه الشركة، على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمنهم رئيس لجنة المخاطر، ورئيس مجلس الإدارة ليس عضواً فيها، وتقوم لجنة المخاطر بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وتجتمع لجنة المخاطر أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة مع تدوين محاضر اجتماعاتها.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية :

- لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تشمل جميع أنشطة الشركة.
- ينعكس على الهيكل التنظيمي للشركة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة (Four Eyes Principle).
- لدى الشركة إدارة التدقيق تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة وتتبع لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة.
- تم تعيين مسؤول التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة من خلال محضر اجتماع لجنة التدقيق رقم 2017/1 والمنعقد بتاريخ 15 مارس 2017.
- حدد مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات إدارة التدقيق من خلال اعتماد دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بإدارة التدقيق المعتمد بقرار التمرير رقم 1/2016 بتاريخ 16 نوفمبر 2016.

- أعدت إدارة التدقيق تقرير يتضمن مراجعة وتقييم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة وإرسال نسخة منه إلى هيئة أسواق المال وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.

- كلف مكتب تدقيق مستقل (راسل بدفورد - بدر عبد الجادر وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون) بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركة وإعداد تقرير في هذا الشأن (Internal Control Report) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتم إرسال نسخة منه إلى هيئة أسواق المال.

- على أن يقوم مكتب تدقيق آخر بمراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق وذلك بشكل دوري كل ثلاث سنوات ويتم موافاة كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بنسخة من التقرير، حيث لا ينطبق على الشركة في الوقت الحالي على أن يتم عمل التقرير خلال سنة 2018.

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة التدقيق تقوم بالعمل على التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية لدى الشركة. وتتكون إدارة التدقيق من الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، كذلك يتمتع القائمون على إدارة التدقيق بالاستقلالية عن طريق تبعيتهم المباشرة للجنة التدقيق وبالتبعية لمجلس الإدارة كما هو منعكس في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات من ضمنها الصلاحيات المالية للحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب.

القاعدة السادسة: (تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية)

وضعت الشركة ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية كما نصت عليه حوكمة الشركات والتي من أهم سماتها التالي:

- تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي الذي ينعكس بالإيجاب على الشركة.

- الحفاظ على بيئة العمل القائمة على الالتزام بأخلاقيات العمل لدى الشركة حيث تكون نزاهة وكرامة كل موظف موضع تقدير.

- ضمان الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح التي تنظم أنشطة أعمال الشركة.

حيث أن التزام العاملين في الشركة سواء أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين الآخرين بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة والمتطلبات القانونية والرقابية، سيؤدي إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبصفة خاصة المساهمين من دون تعارض في المصالح وبدرجة كبيرة من الشفافية.

كذلك يتوافر لدى الشركة سياسات وآليات للحد من حالات تعارض المصالح وأساليب معالجتها والتعامل معها كالتالي:

- اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة بشأن تعارض المصالح بمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 6 لعام 2016 بتاريخ 28 نوفمبر 2016 ليتوافق مع التعليمات الصادرة في قواعد حوكمة الشركات.

- وفي حال وجود مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة لأحد أعضاء مجلس الإدارة، يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها وإرفاق تقرير مراقب الحسابات معها.

القاعدة السابعة: (الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب)

نظم مجلس الإدارة عمليات الإفصاح الخاصة بكل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستثمرين المحتملين من خلال سجل خاص بإفصاحاتهم متاح للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة ليطلعوا عليه من خلال وحدة شؤون المستثمرين دون أي رسم أو مقابل، ويتم تحديث هذا السجل بشكل دوري ليعكس حقيقة الأطراف ذات الصلة.

مجلس الإدارة وضع آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف وفي الوقت المناسب كالتالي:

- وضع مجلس الإدارة آليات العرض والإفصاح ليتوافق مع قواعد حوكمة الشركات.
- وضعت الشركة سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

أنشأت الشركة وحدة شؤون المستثمرين لتكون مسئولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، وتتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة لتبعتها بشكل مباشر لمجلس الإدارة، وعلى نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة. كذلك طورت الشركة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح حيث يتوافر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة www.kicwasata.com قسم مخصص لحوكمة الشركات.

القاعدة الثامنة: (احترام حقوق المساهمين)

حددت الشركة الحقوق العامة للمساهمين وحمايتهم وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين بغض النظر عن مستوياتهم، من خلال تضمين النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين حقوقهم دون أي تمييز ووفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

كذلك راعت الشركة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمستثمرين، وذلك من خلال توافر سجل خاص بالشركة يحفظ لدى وكالة المقاصة تقيده فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، وتتيح الشركة للمساهمين الإطلاع على سجلات المساهمين من خلال وحدة شؤون المستثمرين ويتم التعامل مع البيانات الواردة في السجلات المذكورة وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية وبما لا يتعارض مع قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية منظمة. وخلال الاجتماعات الخاصة بالجمعية العمومية العادية والغير العادية للشركة يتم تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت كالتالي:

- تنظم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات ووزارة التجارة والصناعة والقوانين واللوائح ذات العلاقة.
- وتتضمن بنود جدول أعمال الجمعية العامة الحد الأدنى من البنود المطلوبة وفقاً لقواعد الحوكمة.
- وتتيح الشركة الفرصة للمساهمين في الاجتماعات العامة أن يمارسوا حق التصويت دون وضع أي عوائق تؤدي إلى حظر التصويت.

القاعدة التاسعة: (إدراك دور أصحاب المصالح)

وضعت الشركة النظم والسياسات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح كالتالي:

- لدى الشركة سياسة تشمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

وتتيح حصولهم على تعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات. لا يحصل أي من أصحاب المصالح على أي ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية.

لدى الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسية العقود بأنواعها المختلفة وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة ويتم الإفصاح بشكل كامل عن تلك الآلية.

تقوم الشركة بالعمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة بما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة العاشرة: (تعزيز وتحسين الأداء)

وضعت الشركة الآليات لحصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات، حيث يتوافر دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بتعزيز وتحسين الأداء لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث يقوم باعتماد برامج تدريبية وورش عمل ومؤتمرات مناسبة لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والإدارة التنفيذية والعمل على تشجيع هذه البرامج والورش والمؤتمرات ذات الصلة بعمل الشركة لتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومواكبة التطورات بالشكل الذي يساعدهم على أداء المهام المنوطة بهم.

كذلك وضعت الشركة نظم وآليات لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل كالتالي :

توافر دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بتعزيز وتحسين الأداء لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باعتماده من قبل مجلس الإدارة رقم 6 لسنة 2016 والمنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 2016 لتوفير نظم وآليات قائمة على مؤشرات كمية ونوعية في تقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري.

يتوافر لدى الشركة مؤشرات أداء موضوعية (Key Performance Indicators – KPIs) لتقييم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بشكل سنوي وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

وحرصاً من الشركة على خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة من خلال العمل الدائم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بقواعد الحوكمة. حيث وفرت الشركة نظم التقرير المتكامل (Integrated Report) تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخلق القيم المؤسسية وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة الحادية عشر: (التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية)

وضعت الشركة سياسة تكفل تحقيق التوازن بين أهدافها واهداف المجتمع من خلال توفير سياسة تعمل على تطوير الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التي تزاوّل نشاطها فيه ووفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

وضعت الشركة برامج وآليات محددة وبرامج تعمل على إبراز دور الشركة في مجال العمل الاجتماعي وفق ما ورد في قواعد الحوكمة الشركات.

تقرير لجنة التدقيق

الهدف:

تهدف لجنة التدقيق إلى مساندة مجلس الإدارة في قيامه بمسؤوليته من خلال رقابة البيانات المالية للشركة وأنظمة الرقابة وإدارة المخاطر واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

خصائص لجنة التدقيق:

شكل مجلس إدارة الشركة لجنة التدقيق مستقلة ومنبثقة من مجلس الإدارة تختص بالتدقيق ويكون دورها الأساسي التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وأحد أعضاءها (عضو مجلس إدارة مستقل) ولا يشغل عضوية لجنة التدقيق رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. ويتمتع أحد أعضاء لجنة التدقيق بالمؤهلات العلمية وأو الخبرات العملية في المجالات المحاسبية أو المالية. كما تقوم لجنة التدقيق بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وتجتمع لجنة التدقيق أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي مع تدوين محاضر اجتماعاتها من قبل أمين سر اللجنة. كما عقدت لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين. وتعد لجنة التدقيق أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة مع المدقق الداخلي.

وحرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها وذلك من خلال تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة ومجلس إدارتها وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات، حيث تم إعادة تعيين السيد/قيس محمد النصف من مكتب بي دي أو النصف وشركاه لمراقبة حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه من خلال الجمعية العمومية العادية التاسعة والمنعقدة بتاريخ 23 نوفمبر 2016.

أعضاء لجنة التدقيق:

الاسم و المنصب	المؤهل العلمي والخبرة العملية
براك عبدالمحسن الصباح رئيس اللجنة (عضو مستقل)	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 1984 من جامعة نورث كارولينا بتخصص الهندسة الصناعية. • العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي - لزين الكويت للفترة من 2000 إلى 2007. • العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي للعمليات لمجموعة زين للفترة من 2008 إلى 2011. • شغل عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار للفترة من 2006 إلى 2012.
بدر عبدالهادي الدوسري عضو اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2002 من جامعة كليفلاند بتخصص الهندسة الصناعية الإنتاجية. • العمل لدى الشركة الكويتية للاستثمار مدير أول لإدارة المخاطر. • العمل لدى البنك التجاري الكويتي كنائب مدير علاقات الشركات للفترة من 2002 إلى 2006. • العمل لدى بنك الكويت الوطني كمدير علاقات لتمويل الشركات والمؤسسات للفترة من 2006 إلى 2008. • شغل عضوية مجلس إدارة شركة ديار الكويت العقارية للفترة من 2010 إلى 2016.

الاسم و المنصب	المؤهل العلمي والخبرة العملية
محمد نادر العيسى عضو اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس العلوم سنة 2006 من جامعة Bentley College, Massachusetts بتخصص Managerial Economics, Management. • العمل لدى البنك التجاري كمدير أول لعلاقات العملاء لدى قطاع الإئتمان التجاري. • العمل لدى شركة م.س. ريتيل كمتدرب للفترة من 2007 إلى 2008 • شغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2013 حتى تاريخه.
مهام وإنجازات لجنة التدقيق خلال العام	
يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المناطة به وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.	

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تشمل جميع أنشطة الشركة :

- الهيكل التنظيمي للشركة يحدد بشكل واضح حدود السلطة والصلاحيات والمسؤولية المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وغيرها من الوظائف الرئيسية المساندة بالإضافة إلى تحديد المستويات الإدارية والصلاحيات المتعلقة بالموافقة على إبرام الصفقات ودفع المصروفات والنفقات المالية وإجراءات التصديق على العمليات والمعاملات حسب جدول الصلاحيات وما يعتمد من قبل مجلس الإدارة.
- لدى الشركة إدارة التدقيق الداخلي تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة وتتبع لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة.
- تم تعيين مسؤول التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق ومن خلال محضر اجتماع لجنة التدقيق رقم 1/2017 والمنعقد بتاريخ 15 مارس 2017، ليقوم بمسؤولية تقييم ومعاينة الأنظمة التشغيلية الداخلية للشركة بشكل مستقل بالإضافة إلى تحديد وتحليل مخاطر العمليات المحتملة للشركة وفقاً للقواعد والمقاييس المهنية للتدقيق وتقديم التوصيات والتقارير إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
- حدد مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات إدارة التدقيق من خلال اعتماد دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بإدارة التدقيق الداخلي المعتمد بقرار التمرير رقم 1/2016 بتاريخ 16 نوفمبر 2016.
- أعدت إدارة التدقيق الداخلي تقرير يتضمن مراجعة وتقييم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة وإرسال نسخة منه إلى هيئة أسواق المال وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- كلف مكتب تدقيق مستقل (راسل بدفورد – بدر عبد الجادر وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون) بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركة وإعداد تقرير في هذا الشأن (Internal Control Report) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتم إرسال نسخة منه إلى هيئة أسواق المال.
- على أن يقوم مكتب تدقيق آخر بمراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي وذلك بشكل دوري كل ثلاث سنوات ويتم موافاة كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بنسخة من التقرير، حيث لا ينطبق على الشركة في الوقت الحالي على أن يتم عمل التقرير خلال سنة 2018.

إجراءات الرقابة والإشراف على الكفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية:

لضمان الالتزام وفاعلية النظم الداخلية لدى الشركة، كلفت وظيفة التدقيق الداخلي إلى مدقق داخلي مستقل (RSM Albazie Consulting W.L.L.) ويتم الإشراف على نشاط التدقيق الداخلي من قبل مسؤول التدقيق الداخلي وبالتبعية إلى لجنة التدقيق.

خطة التدقيق الداخلي المستقل لعام 2016 كالتالي :

الشهر						الإدارة	م
3/2017	2/2017	1/2017	12/2016	11/2016	10/2016		
					√	الموارد البشرية والشؤون الإدارية	1
			√			الوسطاء	2
		√				المطابقة والالتزام والمخاطر	3
	√					نظم المعلومات	4
√						المالية	5

وبالتالي تمت مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي والتأكد من أنه تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن ملاحظات المدقق الداخلي المستقل للإدارات المعنية مع وجود ملاحظتين سيتم معالجتهما خلال العام.

بدر عبدالهادي الدوسري

رئيس اللجنة (بالإنابة)

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

البيانات المالية

وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2016

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمين/ شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق الوارد أعلاه. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتولى الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عندما لا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيُظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على

القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ. حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية. فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك شك مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل. إننا نتواصل مع الإدارة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، ولم يرد لعلنا أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، أو لعقد تأسيس الشركة وتعديلاته، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي، كذلك، ومن خلال تدقيقنا، وعلى حد علمنا واعتقادنا، لم يرد لعلنا أية مخالفات مادية خلال السنة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاته في شأن هيئة أسواق المال.

قيس محمد النصف

مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة «أ»

من BDO النصف وشركاه

الكويت في: 3 مايو 2017

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2016

بيان المركز المالي
 كما في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاحات	الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي		موجودات غير متداولة
25,924	22,725	5	ممتلكات ومعدات
11,042,602	11,042,602	6	موجودات غير ملموسة
385,443	375,002	7	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
78,158	61,257	8	برامج كمبيوتر
435,788	128,449	9	استثمارات متاحة للبيع
<u>11,967,915</u>	<u>11,630,035</u>		
			موجودات متداولة
140,391	145,844	10	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	60,895	11	ودائع لأجل
14,754	211,076	12	أرصدة لدى البنوك ونقد
<u>155,145</u>	<u>417,815</u>		
<u>12,123,060</u>	<u>12,047,850</u>		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
20,000,000	20,000,000	13	رأس المال
750,000	750,000	14	علاوة إصدار
376,974	376,974	15	احتياطي إجباري
376,974	376,974	16	احتياطي اختياري
73,889	27,023		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(9,689,059)	(9,659,093)		خسائر مرحلة
<u>11,888,778</u>	<u>11,871,878</u>		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات
			مطلوبات غير متداولة
88,841	87,597	17	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<u>88,841</u>	<u>87,597</u>		
			مطلوبات متداولة
145,441	88,375	18	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>145,441</u>	<u>88,375</u>		
234,282	175,972		
<u>12,123,060</u>	<u>12,047,850</u>		مجموع المطلوبات
			مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاحات	الإيرادات
دينار كويتي	دينار كويتي		
429,459	432,487		صافي إيرادات عمليات تداول
3,420	49,146		ارباح من بيع استثمارات متاحة للبيع
27	971		إيرادات ودائع لاجل
20,561	29,998		توزيعات أرباح نقدية
111,937	5,983	17	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين لم يعد لها ضرورة
28,042	67,909		إيرادات أخرى
<u>593,446</u>	<u>586,494</u>		
			المصاريف والاعباء الأخرى
(730,589)	(514,347)	19	مصاريف عمومية وإدارية
(23,817)	-	10	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(3,957,398)	-	6	خسائر إنخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة
(69,091)	-	9	خسائر إنخفاض في القيمة العادلة لإستثمارات متاحة للبيع
(26,712)	(30,265)	8,5	إستهلاك وإطفاء
<u>(4,807,607)</u>	<u>(544,612)</u>		
			ربح / (خسارة) السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(4,214,161)	41,882		زكاة
-	(416)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(11,500)	23	صافي ربح (خسارة) السنة
<u>(4,214,161)</u>	<u>29,966</u>		

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
(4,214,161)	29,966	صافي ربح (خسارة) السنة
		بنود الخسارة الشاملة الأخرى
		بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:
		(خسائر) / أرباح من إعادة تقييم حصة في نظام ضمان عمليات الوساطة
8,812	(10,441)	7
		9 المحول لبيان الدخل نتيجة انخفاض في قيمة وبيع استثمارات متاحة للبيع
58,011	(34,445)	
(71,953)	(1,980)	9 خسائر غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
(5,130)	(46,866)	الخسارة الشاملة الأخرى
(4,219,291)	(16,900)	إجمالي الخسارة الشاملة للسنة

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

رأس المال	علاوة إصدار	إحتياطي إجباري	إحتياطي إجباري	إحتياطي التغير في القيمة العادلة	خسائر مرحلة	مجموع حقوق الملكية	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
20,000,000	750,000	376,974	376,974	79,019	(5,474,898)	16,108,069	الرصيد في 1 يناير 2015
-	-	-	-	-	(4,214,161)	(4,214,161)	خسارة السنة
-	-	-	-	(5,130)	-	(5,130)	خسارة شاملة أخرى
-	-	-	-	(5,130)	(4,214,161)	(4,219,291)	إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
20,000,000	750,000	376,974	376,974	73,889	(9,689,059)	11,888,778	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
20,000,000	750,000	376,974	376,974	73,889	(9,689,059)	11,888,778	الرصيد في 1 يناير 2016
-	-	-	-	-	29,966	29,966	ربح السنة
-	-	-	-	(46,866)	-	(46,866)	خسارة شاملة أخرى
-	-	-	-	(46,866)	29,966	(16,900)	إجمالي الخسارة) / الربح الشامل للسنة
20,000,000	750,000	376,974	376,974	27,023	(9,659,093)	11,871,878	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الأنشطة التشغيلية
		ربح/(خسارة) السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(4,214,161)	41,882	
		تعديلات:
26,712	30,265	8,5
(3,420)	(49,146)	
69,091	-	9
3,957,398	-	6
(27)	(971)	
(20,561)	(29,998)	
23,817	-	10
62,824	20,832	17
(111,937)	(5,983)	17
(210,264)	6,881	
		الحركة على رأس المال العامل:
90,620	(5,453)	
(49,600)	(57,482)	
(169,244)	(56,054)	
(15,855)	(16,093)	17
-	(11,500)	
(185,099)	(83,647)	
		الأنشطة الإستثمارية
(584)	(8,039)	5
(75,736)	(2,126)	8
(70,532)	-	9
120,697	320,060	
135,000	(60,895)	
20,561	29,998	
27	971	
129,433	279,969	
(55,666)	196,322	
70,420	14,754	
14,754	211,076	12

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة كي أي سي للوساطة المالية ("الشركة") كشركة مساهمة كويتية مقفلة بموجب عقد تأسيس رقم 2072 جلد 1 بتاريخ 29 مارس 2006 وتم قيدها في السجل التجاري تحت رقم 113174 بتاريخ 29 مارس 2006.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- استثمار أموالها والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأسمالها أو احتياطياتها في أسهم استثمار طويلة الأجل.
- شراء عقارات لاستعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها.
- يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاو أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن مركز الشركة ومحله القانوني في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل في سوق الكويت للأوراق المالية الكويت ص.ب. 26502 صفاة - 13086 الكويت.

تم إصدار قانون الشركات في 24 يناير 2016 بموجب المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2016 ("قانون الشركات") الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء المرسوم بقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته. وعلى أن يعمل بهذا القانون اعتبارا من 26 نوفمبر 2012، كما تم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ونشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 مايو 2017 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2016

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التالية وتعديلاتها:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014.

أصبحت هذه التعديلات سارية في 1 يناير 2016. وليس لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير مادي على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة وليس من المحتمل أن تؤثر على الفترات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها غير سارية بعد ولم تطبقها الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

يحل هذا المعيار الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيف تقوم منشأة ما بتصنيف وقياس أدواتها المالية كما يقدم المعيار نموذجاً جديداً للخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية بالإضافة إلى متطلبات جديدة عامة لمحاسبة التحوط. كما يستند إلى الإرشادات حول تحقق وعدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

تتوقع إدارة الشركة ألا يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في المستقبل تأثير مادي على المبالغ المدرجة فيما يخص الموجودات والمطلوبات المالية للشركة. على الرغم من ذلك، ليس من الممكن عملياً أن يتم تقديم تقدير معقول لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 حتى تقوم الشركة بمراجعة تفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

يقدم هذا المعيار، الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، إطار عمل شاملاً لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الحالية التالية في تاريخ سريانه:

- معيار المحاسبة الدولي 18: الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي 11: عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13: برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15: اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18: تحويلات الموجودات من العملاء.
- تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31: الإيرادات - معاملات المقايضة التي تشمل خدمات الدعاية.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المحدد.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: التأجير

سوف يسري هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 "التأجير" حيث يتطلب من المستأجرين إثبات جميع عقود التأجير في الميزانية العمومية بطريقة مماثلة لعقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة للموجودات المنخفضة القيمة وعقود التأجير قصيرة الأجل. كما في تاريخ بدء عقد التأجير سيعترف المستأجر بالتزام سداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل المعني خلال فترة التأجير.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12: إثباتات موجودات ضريبية مؤجلة عن الخسائر غير المحققة

توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، أن أي منشأة تحتاج إلى النظر في ما إذا كان قانون الضرائب يحد من مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة مقابل خصم التعديل الناتج عن الفروقات الضريبية المؤقتة. علاوة على ذلك، توفر التعديلات إرشادات حول الطريقة التي يجب أن تحدد بها المنشأة الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، وشرح الظروف التي يمكن أن يشمل فيها الربح الخاضع للضريبة استرداد بعض الموجودات لأكثر من قيمتها الدفترية.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)

تعديل على معيار المحاسبة الدولي 7: مبادرة الإفصاح

إن التعديل على هذا المعيار والذي يسري بأثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، يتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية، ويُسمح بالتطبيق المبكر لهذا التعديل.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2: تصنيف وقياس معاملات السداد على أساس الأسهم
 سوف يسري هذا التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. وتتناول هذه التعديلات ثلاثة جوانب رئيسية كما يلي:

- تأثيرات شروط الاستحقاق على قياس التسويات النقدية لمعاملات السداد على أساس الأسهم
- تصنيف معاملات السداد على أساس الأسهم مع خصائص التسوية بالصافي للالتزامات الضريبية المقطعة.
- المحاسبة حيث أن تعديل بنود وشروط معاملات السداد على أساس الأسهم والذي يغير تصنيفها من تسوية نقدية إلى تسوية حقوق ملكية.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على الشركة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية تأثيرها.

3.2 اسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

3.3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات، بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتباراً من تاريخ جاهزية الأصول للاستخدام في الغرض المحدد لها. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أي تغيرات في التقديرات على أسس مستقبلية. إن الصيانة والتصليلات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للأصول يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها ويتم رسمة التحسينات والاستبدالات المهمة للأصول، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود الممتلكات والمعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل في الفترة التي حدث فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.4 موجودات غير ملموسة

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لاعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإطفاء تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة، بينما يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الدخل عند الاستبعاد.

3.5 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

3.6 استثمارات متاحة للبيع

يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. ولاحقاً للتحقق المبدئي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء مععلن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

وبالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مععلن يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو قاعدة صافي موجودات الاستثمار ذات الصلة. أما الاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً أي خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم مراكمتها في بند احتياطي القيمة العادلة إلى أن يتم بيع الاستثمار أو تحصيله أو استبعاده بطريقة أخرى، أو إلى أن يتم تحديد انخفاض قيمته، فعندئذ يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة وإدراجها في بيان الدخل للفترة التي حدثت فيها. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل الشامل.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.7 الأدوات المالية

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات. يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي إستثمارات متاحة للبيع، مدينون و أرصدة مدينة أخرى، وأرصدة لدى البنوك ونقد و دائنون وأرصدة دائنة أخرى.

3.7.1 أرصدة لدى البنوك ونقد

تتمثل أرصدة لدى البنوك ونقد في النقد لدى البنوك و النقد لدى المحافظ الاستثمارية.

3.7.2 المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الإعترا ف مبدنيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الدخل.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو زيادة عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج إطفاء معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في بيان الدخل الشامل.

المطلوبات المالية

3.7.3 الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدنيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3.8 المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3.9 رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.10 علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

3.11 المخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف آخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهريا أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.

3.12 مخصص نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزاي محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام الشركة.

3.13 تحقق الإيرادات

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.14 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتألف الأطراف ذات الصلة من المساهمين الرئيسيين والمديرين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين. يتم إجراء كافة العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة على أسس تجارية بحتة وبموافقة إدارة الشركة.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعامل الشركة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً.

وبالإضافة إلى ذلك تقيم الشركة، من ضمن عوامل أخرى، التغيير العادي في سعر السهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة.

تصنيف الموجودات المالية

في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق ربح منها في الأجل القصير. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغيير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات و المطلوبات خلال السنة اللاحقة هي على الشكل التالي:

تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة.

يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية:

- معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة

تقوم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

5. ممتلكات ومعدات

المجموع	مواقف سيارات	معدات	أثاث	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
188,336	1,200	103,875	83,261	التكلفة
584	-	584	-	الرصيد في 1 يناير 2015
188,920	1,200	104,459	83,261	إضافات
8,039	-	8,039	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
196,959	1,200	112,498	83,261	إضافات
				الرصيد في 31 ديسمبر 2016
152,809	1,199	73,366	78,244	الإستهلاك المتراكم
10,187	-	8,445	1,742	الرصيد في 1 يناير 2015
162,996	1,199	81,811	79,986	المحمل على السنة
11,238	-	9,539	1,699	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
174,234	1,199	91,350	81,685	المحمل على السنة
				الرصيد في 31 ديسمبر 2016
22,725	1	21,148	1,576	القيمة الدفترية
25,924	1	22,648	3,275	في 31 ديسمبر 2016
	%20	%20	%20	في 31 ديسمبر 2015
				معدل الإستهلاك السنوي

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

6. موجودات غير ملموسة

يتمثل هذا البند في شراء مكتب للوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة دفترية 11,042,602 دينار كويتي (2015: 11,042,602 دينار كويتي). بتاريخ 2 فبراير 2006 تم الحصول على موافقة من سوق الكويت للأوراق المالية على شراء الشركة لترخيص مكتب الوساطة من طرف ذي صلة. ان الموجودات غير الملموسة ذات أعمار انتاجية غير محددة. قامت الإدارة بإجراء دراسة لاختبار فيما اذا كانت هنالك هبوط في القيمة. ونظرا للتحسن الجوهري في معدلات السوق لم يتم تسجيل أي خسارة انخفاض في القيمة حيث تم تقدير القيمة الممكن استردادها بأعلى من القيمة الدفترية كما في تاريخ 31 ديسمبر 2016. تم تقدير القيمة الممكن استردادها بناء على القيمة العادلة لتلك الموجودات ناقصا تكاليف البيع بناء على أسعار السوق المحلية.

إن بيان هذه الموجودات هو كما يلي:

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,000,000	1,000,000	ترخيص وساطة
14,000,000	10,042,602	قواعد عملاء
15,000,000	11,042,602	
3,957,398	-	ناقصا: خسائر انخفاض في القيمة
11,042,602	11,042,602	

تم استخدام معدل خصم مقدر لوحدات إنتاج النقد بنسبة 9.17% لخصم توقعات التدفقات النقدية ومعدل نمو بنسبة 3.50% سنويا للتدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى القيمة النهائية. يشير التقييم إلى المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير الملموسة والذي يبلغ تقريبا 11,199,134 دينار كويتي وهو أعلى من القيمة الدفترية كما في تاريخ التقارير المالية.

إذا كان معدل الخصم المقدر لوحدات إنتاج النقد أعلى بنسبة 0.5% من تقديرات الإدارة، سيكون المبلغ الممكن استرداده لوحدات إنتاج النقد الخاصة بالشركة أقل بمبلغ 956,172 دينار كويتي. حددت الإدارة هامش إجمالي تقديري بناءً على الأداء السابق وبناءً على توقعاتها عن تطورات السوق. إن معدلات متوسط النمو المرجح المستخدمة تتفق مع التوقعات الواردة في تقارير القطاع. تعكس معدلات الخصم المستخدمة المخاطر المحددة المتعلقة بالقطاع.

7. مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة

تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق.

استثمرت الشركة مبدئياً في هذا النظام مبلغ 337,811 دينار كويتي، وقد أنشئ هذا النظام لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002. إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، بتاريخ 30 نوفمبر 2004، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة قد أصبح 10,000,000 دينار كويتي، وقد تم سداد رأس المال بالكامل. وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام، كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا انتهت علاقة شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام لسوق الكويت للأوراق المالية.

إن الحركة على هذا البند خلال السنة كالآتي:

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
376,631	385,443	مبلغ المشاركة من قبل الشركة في النظام
8,812	(10,441)	إعادة تقييم الحصة بالقيمة العادلة
385,443	375,002	

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

8. برامج كمبيوتر

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التكلفة
232,081	307,817	الرصيد في 31 ديسمبر
75,736	2,126	إضافات
307,817	309,943	الرصيد في 31 ديسمبر
		الإطفاء المتراكم
213,134	229,659	الرصيد في 31 ديسمبر
16,525	19,027	المحمل على السنة
229,659	248,686	الرصيد في 31 ديسمبر
		القيمة الدفترية
78,158	61,257	في 31 ديسمبر
20%	20%	معدل الإطفاء السنوي

9. إستثمارات متاحة للبيع

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
321,710	14,371	إستثمارات في أسهم محلية مسعرة
20	20	إستثمارات في اسهم محلية غير مسعرة
114,058	114,058	إستثمارات في اسهم أجنبية غير مسعرة
435,788	128,449	

إن الإستثمارات في أسهم محلية مسعرة مدارة من قبل طرف ذي صلة (إيضاح 20).

إن الحركة على بند إستثمارات متاحة للبيع خلال السنة كالآتي:

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
565,566	435,788	الرصيد كما في 1 يناير
70,532	-	إضافات
(127,232)	(270,914)	مبيعات
(69,091)	-	خسائر إنخفاض في القيمة العادلة
67,966	(34,445)	المحول لبيان الدخل نتيجة إنخفاض في قيمة وبيع استثمارات متاحة للبيع
(71,953)	(1,980)	التغير في القيمة العادلة
435,788	128,449	

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

10. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
54,925	46,925	مدينون تجاريون (أ)
(24,688)	(24,688)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
30,237	22,237	صافي المستحق من مدينون تجاريون
36,049	73,222	عمولات مستحقة
5,904	31,494	مدفوعات مقدمة
4,410	4,410	تأمينات مستردة
13,254	14,481	ذمم موظفين
50,500	-	خطابات ضمان
37	-	أرصدة مدينة أخرى
140,391	145,844	

(أ) مدينون تجاريون: إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة أكثر من 90 يوم	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 60-90 يوم	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها أقل من 60 يوم	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
46,925	24,688	22,237	-	2016
54,925	24,688	28,103	2,134	2015

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها: إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
871	24,688	الرصيد في بداية السنة
23,817	-	المحمل خلال السنة
24,688	24,688	الرصيد في نهاية السنة

11. ودائع لأجل

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل 1.75 % (2015: لا يوجد) سنويا، تستحق هذه الودائع بمعدل 275 يوم (2015: لا يوجد).

12. أرصدة لدى البنوك ونقد

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
14,374	37,113	أرصدة لدى البنوك
380	173,963	نقد لدى محافظ استثمارية (ايضاح 20)
14,754	211,076	

13. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي (2015: 20,000,000 دينار كويتي) موزع على 200,000,000 سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

14. علاوة إصدار

تتمثل علاوة الإصدار والبالغة 750,000 دينار كويتي (2015: 750,000 دينار كويتي)، في المبلغ المستلم زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم لدى إصدار رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

15. إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات، والنظام الأساسي للشركة و تعديلاتهما، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى حساب الإحتياطي الإجباري حتى يبلغ إجمالي الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الإحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% على رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات. لم يتم التحويل إلى الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

16. إحتياطي إختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يتم استقطاع نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة للمساهمين. يتم وقف التحويل بناءً على توصية مجلس الإدارة للمساهمين في الجمعية العامة السنوية. لم يتم التحويل إلى الإحتياطي الإختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

17. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
153,809	88,841	الرصيد في بداية السنة
62,824	20,832	المحمل على السنة
(15,855)	(16,093)	المدفوع خلال السنة
(111,937)	(5,983)	مخصص لم يعد له ضرورة
88,841	87,597	الرصيد في نهاية السنة

18. دانون وأرصدة دائنة أخرى

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
79,640	8,530	دانون تجاريون
36,980	36,970	إجازات الموظفين المستحقة
22,819	22,331	مصاريف مستحقة
-	416	زكاة
6,002	20,128	أخرى
145,441	88,375	

19. مصاريف عمومية وإدارية

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
469,067	369,344	تكاليف موظفين
37,439	18,595	اشتراكات
59,422	41,172	إيجارات
100,000	7,497	ترخيص مزاولة مهنة
64,661	77,739	أخرى
730,589	514,347	

20. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المدراء التنفيذيين، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والمساهمين، والشركات التي يعتبرون فيها ملاكاً رئيسيين أو التي يمارسون فيها تأثير هام. تمت كافة المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة وفقاً لشروط معتمدة من إدارة الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

21. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (تتمه)

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		بيان المركز المالي
321,710	14,371	استثمارات متاحة للبيع مدارة بواسطة احد المساهمين الرئيسيين
380	173,963	نقد لدى محافظ استثمارية مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين
		بيان الدخل
87,891	81,689	مزاي ورواتب الإدارة العليا

22. معلومات قطاعية

تحدد قطاعات التشغيل الخاصة بها استناداً إلى معلومات التقارير الداخلية للإدارة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه، من ثم مطابقتها مع أرباح أو خسائر الشركة. إن سياسات القياس التي تستخدمها الشركة لتقارير القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 هي نفسها التي تم استخدامها في بياناتها المالية السنوية.

تمارس الشركة أنشطتها بشكل رئيسي داخل دولة الكويت وجميع موجوداتها ومطلوباتها داخل دولة الكويت بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ودول أخرى. تعمل الشركة في قطاعين أعمال: الاستثمارات والوساطة المالية. إن التحليل القطاعي لإجمالي الإيرادات والأرباح/(الخسائر) للفترة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات لقطاعات الأعمال هو كما يلي:

فيما يلي ملخص إيرادات و(خسائر)/أرباح وموجودات ومطلوبات الشركة من قطاعات الأعمال:

الإجمالي	وساطة مالية	استثمارات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
537,348	506,379	30,969
29,966	(50,149)	80,115

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

إجمالي الإيرادات
 ربح/(خسارة) السنة

12,047,850	11,684,543	363,307
175,972	175,972	-
11,871,878	11,508,571	363,307

كما في 31 ديسمبر 2016

مجموع الموجودات
 مجموع المطلوبات
 صافي الموجودات

الإجمالي	وساطة مالية	استثمارات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
590,026	569,438	20,588
(4,214,161)	(4,169,078)	(45,083)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

إجمالي الإيرادات
 خسارة السنة

12,123,060	11,686,892	436,168
234,282	234,282	-
11,888,778	11,452,610	436,168

كما في 31 ديسمبر 2015

مجموع الموجودات
 مجموع المطلوبات
 صافي الموجودات

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

(أ) إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد الشركة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدير الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. من أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هو مخاطر أن يفشل احد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته محققا خسارة مالية للطرف الأخر. تتم مراقبة سياسة الائتمان على أسس مستمرة. وتهدف الشركة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين. ويتأتى ذلك من خلال تنوع نشاطات الإقراض والحصول على الضمانات أينما كان ذلك ملائماً. إن مبلغ التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان لا تختلف مادياً عن القيم الدفترية لها في البيانات المالية.

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لخطر الانكشاف لمخاطر الائتمان. إن أقصى صافي تعرض للمخاطر الائتمانية لفئة الموجودات بتاريخ البيانات المالية كما يلي:

القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر		
2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
134,487	114,350	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (إيضاح 10)
14,754	211,076	أرصدة لدى البنوك (إيضاح 12)
149,241	325,426	

مخاطر التركيز الائتماني

ينشأ التركيز عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في المنطقة الجغرافية نفسها، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يمكن تحليل الموجودات المالية للشركة التي تحمل مخاطر ائتمانية حسب الإقليم الجغرافي وقطاع الأعمال كما يلي:

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
149,241	325,426	القطاع الجغرافي: الكويت
2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
149,241	325,426	قطاع الصناعة: البنوك والمؤسسات المالية

ليس من ممارسات الشركة الحصول على ضمان على القروض والذمم المدينة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. ولتحديد هذه المخاطر فقد قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل متنوعة ومراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيّات مناسبة وتسهيلات بنكية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

د) فئات الأدوات المالية

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
385,443	375,002	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
435,788	128,449	إستثمارات متاحة للبيع
134,487	114,350	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (باستثناء مدفوعات مقدمة)
-	60,895	ودائع لأجل
14,754	211,076	أرصدة لدى البنوك ونقد

المطلوبات المالية

145,441	88,375	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
---------	--------	--------------------------

هـ) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الربح/التكلفة ومخاطر سعر الأسهم، وتنشأ تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تأثير التغيرات في معدل ربح/تكلفة الأدوات المالية وأسعار الصرف.

- مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تجري الشركة معاملات معينة بالعملات الأجنبية، وبالتالي تتعرض لمخاطر تذبذب أسعار الصرف. تقوم الإدارة بمراقبة المراكز يوميا لضمان بقاء المراكز في الحدود الموضوعه.

- مخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية

تتعرض الشركة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية كاستثمارات متاحة للبيع. تدبير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقا على فئات متعددة والتقييم المستمر لظروف السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بالاحتفاظ باستثماراتها لدى شركات استثمار متخصصة تقوم بإدارة تلك الاستثمارات.

كما تقوم الشركة من خلال التقارير الشهرية التي يتم تزويدها بها من مديري المحافظ بالمراقبة على إدارة المحافظ الاستثمارية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حينه لتقليل مخاطر السوق المتوقعة لتلك الاستثمارات.

إن الجدول أدناه يوضح أثر التغير لمؤشر سوق الكويت للأوراق المالية على صافي أرباح الشركة للسنة وعلى بيان الدخل الشامل. إذا تغيرت أسعار الأوراق المالية بنسبة 5% بالزيادة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، فإن تأثير ذلك التغير على بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية ستكون كما يلي:

الأثر على بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية

2015	2016	
16,086 +	719 +	استثمارات متاحة للبيع
		من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاضات في أسعار حقوق الملكية مساوٍ ومقابل لتأثير الزيادات الموضحة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

- (و) **مخاطر معدل الفائدة**
 مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الشركة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة حيث أنها ليس بها موجودات أو مطلوبات مالية ذات فوائد متغيرة بتاريخ البيانات المالية.
- (ز) **قياس القيمة العادلة**
 يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات مالية مماثلة.
 - قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر يمكن تحديدها للموجودات إما بشكل مباشر (أي، الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي، مستمدة من الأسعار).
 - قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

يحدد المستوى الذي تقع ضمنه الموجودات المالية بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة. إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:

31 ديسمبر 2016		
المستوى 1	المستوى 3	الإجمالي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
14,371	114,058	128,449
استثمارات متاحة للبيع		
31 ديسمبر 2015		
المستوى 1	المستوى 3	الإجمالي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
321,710	114,058	435,768
استثمارات متاحة للبيع		

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ التقارير المالية. يتم تصنيف السوق على أنها سوق نشطة في حالة إتاحة الأسعار المعلنة بسرعة وبانتظام من البورصة، التاجر، الوسيط، مجموعة القطاع، خدمات التسعير أو الجهة الرقابية وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة على أساس المعاملات التجارية البحتة. إن السعر السوقي المعلن المستخدم للموجودات المالية المحفوظ بها من قبل الشركة هو سعر الشراء الحالي. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديدها باستخدام طرق تقييم. تضاعف طرق التقييم هذه استخدام البيانات السوقية المعلنة عند إتاحتها وتعتمد قليلاً قدر الإمكان على التقديرات المحددة للمنشأة. في حالة إتاحة كافة المدخلات الجوهرية للقيمة العادلة لأداة مالية، تدرج الأداة في المستوى 2.

في حالة عدم استناد إحدى المدخلات أو أكثر على البيانات السوقية المعلنة، تدرج الأداة في المستوى 3.

23. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بتاريخ 23 نوفمبر 2016 اعتمدت الجمعية العمومية العادية للمساهمين مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ 11,500 دينار كويتي تم إدراجها في بيان الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

24. التزامات محتملة

يتمثل هذا البند في خطاب ضمان بقيمة 50,000 دينار كويتي صادر لصالح سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2016 (50,500 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

25. المطالبات القضائية

توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة، والذي ليس بالامكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الخارجي للشركة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة، وعليه، لم تقم الشركة بقيد أي مخصصات عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.

26. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع تصنيف ارقام السنة الحالية .



وساطة
ASATA